قضايا سياسية

اسم المقال: العلاقات الكويتية – الايرانية (2011 – 2020) وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1531
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 22:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الكويتية –الإيرانية (2011–2020) وآفاقها المستقبلية

Kuwaiti–Iranian Relations (2011–2020) and its Future Prospects

أ. م. د. حسين عبد الحسن مويح اللامي*

الملخص

تأرجحت العلاقات الكويتية الإيرانية خلال فترة(2011–2020) بين التعاون والتوتر والتهدئة، فتارة تكون العلاقات ودية بين البلدين وتارة أخرى تقترب من الانقطاع. أن التطورات الإقليمية والدولية والخلافات في وجهات النظر الكويتية– الإيرانية كانت صعوبات حقيقية واجهت مسار العلاقات ما بين البلدين، فإيران ترفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفاً فاعلاً فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية السابقة المبرمة بين الكويت والولايات المتحدة الامريكية، لكن الجانبين الايراني والكويتي يدركان ضرورة ألا تقوم العلاقات بينهما على القطيعة التامة، ويستغلان العلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة تخفيفا لحدة التوتر بينهما حفاظا على الأمن في المنطقة، مع أهمية التأكيد على حسن الجوار وتعزيز الثقـة والمنافع المتبادلة وصولاً الى إيجاد منظومة امنية واقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء الى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض.

الكلمات المفتاحية: الكويت وايران، البعد السياسي، البعد الاقتصادي، تطور العلاقات، تراجع العلاقات.

Abstract

The Kuwaiti–Iranian relations fluctuated during the period (2011–2020) between cooperation، tension and calm. Sometimes relations between the two countries are cordial and at other times close to a break. The regional and international developments and differences in Kuwaiti–Iranian views were real obstacles that faced the course of relations between the two countries. Iran still rejects the foreign presence in the Arab Gulf region and demands the necessity to formulate a regional security system in which it is an effective party، which is

* تدريسي في كلية العلوم السياسية-جامعة ميسان husseillme@yahoo.com

inconsistent with the defense agreements concluded between Kuwait and the United States of America. However، the Iranian and Kuwaiti sides are aware of the need for their relations not to be based on a complete rupture، and they exploit the mutual trade and economic relations to reduce tension between them in order to preserve security in the region، with the importance of emphasizing good neighborhood، enhancing trust and mutual benefits، leading to the creation of a security and regional system based on several foundations: Foremost among which is the renunciation of resorting to force and resolving all outstanding issues through dialogue and negotiation.

Keywords: Kuwait and Iran، Political dimension، Economic dimension، Development of relations، Decline in relations.

مقدمة:

شهدت العلاقات الكويتية – الإيرانية عبر مراحل تطورها حالات من الصعود والهبوط شأنها شأن العلاقات الدولية عامة، وقد كانت مسيرة تلك العلاقات متقلبة بين التحسن والتراجع بسبب الظروف والمتغيرات السياسية الداخلية والإقليمية، وإذا كانت لغة المصالح هي المسار الذى يحكم مسار أي علاقة ما بين طرفين، فإن إيـران تعتبر دولة إستراتيجية مهمة للكويت انطلاقاً من ثقلها السياسى وموقعها المتـميز، ومن ناحية أخرى ورغم صغر المساحة الجغرافية للكويت إلا أن موقعها الجيواستراتيجى فى مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعوديـة، فضـلاً عن مخزونها النفطي الهائل كل ذلك جعل منها قيمة كبيرة اقتصادياً ومادياً. وفى هذا الإطار كانت العلاقات الكويتية – الإيرانية الأكثر حيوية بين دولة خليجـية عربية وإيران خلال العقود الثلاثة الماضية انطلاقاً من رؤية كلتا الدولتين للمصـــالح والتحديات المشتركة التي تواجههما.

تأثرت العلاقات الكويتية – الإيرانية بالمتغيرات السياسية التي حصلت في العراق بعد عام 2003، حيث برزت إيران كقوة اقليمية لها نفوذ واسع في العراق. وبعد عام 2011، شهدت العلاقات الكويتية–الإيرانية تقلبات عديدة على الصعيد السياسي والأمني بسبب الظروف السياسية التي شهدتها المنطقة

ومنها إحداث الربيع العربي والخلاف الأمريكي- الإيراني بخصوص برنامج إيران النووي فضلاً عن نفوذ ايران في الكويت وباقي دول الخليج والقضايا الخلافية العالقة ما بين ايران و الكويت كان لها دور في مسار وعدم استقرار العلاقات ما بين البلدين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة تطور العلاقات الكويتية–الايرانية خلال فترة (2011–2020)، من خلال دراسة ابعاد العلاقات السياسية والامنية والاقتصادية، وكذلك معرفة اثر المتغيرات الاقليمية في طبيعة العلاقة ما بين البلدين. ايضا هذه الدراسة هي محاولة للتعرف على ما تكون عليه العلاقة مستقبلاً من خلال دراسة الأفاق المستقبلية العلاقات الكويتية–الايرانية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من ان العلاقات الكويتية- الايرانية خلال فترة(2011–2020))، شهدت مرحلة جديدة وتطورا هاما على كافة الأصعدة السياسية والامنية والاقتصادية، مما كان له اثر مهم في مسار ومستقبل العلاقة ما بين البلدين. وفي ضوء ذلك يمكن طرح الأسئلة التالية:

1. ما هو اثر البعد السياسي والأمني في طبيعة العلاقات الكويتية–الإيرانية خلال فترة(2011–2020)؟
2. ما هو اثر البعد الاقتصادي في طبيعة العلاقات الكويتية–الايرانية خلال فترة (2011–2020)؟
3. ماهي الرؤية المستقبلية للعلاقات الكويتية- الايرانية؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على ان المتغيرات والإبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية في العلاقات الكويتية- الايرانية خلال فترة(2011–2020)، لعبت دور أساسي في رسم طبيعة ومستقبل العلاقة ما بين البلدين.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض وتحليل المتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية في طبيعة العلاقات الكويتية–الايرانية خلال فترة (2011–2020)، وآفاقها المستقبلية. كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي خصوصا في المبحث الأول الذي تناول تاريخ العلاقات الكويتية- الايرانية قبل العام 2011.

أولاً_ مسار العلاقات الكويتية –الإيرانية قبل العام 2011

من المعروف أن العلاقات بين الدول لا تخلو من المشاكل والأزمات ولذلك لا يمكن تصور علاقة بين دولتين وفي أي مكان قائمة على التفاهم والتعاون المطلق، والعلاقات الكويتية– الإيرانية ليست استثناء من ذلك فالدول في علاقاتها تتصرف وفقا لمصلحتها الوطنية، وعندما نستعرض العلاقات الكويتية –الإيرانية نجدها مرت بأنماط مختلفة بين التوتر والتحسن. وفي هذا المبحث سوف نستعرض بشكل موجز طبيعة العلاقات الكويتية –الإيرانية للفترة (1961 – 2010).

المطلب الأول : طبيعية العلاقات الكويتية –الإيرانية (1961 – 2002)

تأثرت العلاقات الكويتية– الإيرانية خلال فترة العقود الماضية بمجموعة من العوامل التي فرضها كل من الواقع الجغرافي والتاريخي فضلا عن المصالح المشتركة [1]، فالكويت دولة صغيرة تبلغ مساحتها 17.820كم²، وتقع على رأس الخليج العربيّ، وبحكم موقعها الجغرافيّ، تعد الكويت منفذاً طبيعياً لشمال شرق الجزيرة العربية، ونقطة اتصال بين الجزيرة وسهول دجلة والفرات ومن ورائها الهضبة الايرانية، مِمّا أكسبها أهمّيّة تجارية منذ أمد بعيد. اما إيران فتبلغ مساحتها 1،633،188كم²، وتطل على آسيا الوسطى وبحر قزوين من الشمال، وأفغانستان وباكستان من الشرق، ويقع الخليج العربيّ وخليج عمان إلى الجنوب، ويحد العراق وتركيا إيران من الغرب[2].

تاريخياً كانت الكويت تحت النفوذ العثماني وبعد ذلك أصبحت تحت الانتداب البريطاني ثم حاولت إمارة الكويت أن تنهي معاهدة الحماية الموقعة مع بريطانيا في 23 كانون الثاني 1899، والتي كانت تنتقص من السيادة الكويتية بموجب اتفاق جرى بين الشيخ عبد الله سالم الصباح أمير الكويت والسيد وليم "هنري توكر لويس" (William Henry Tucker) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي . وفقا لهذه الاتفاقية حصلت الكويت بموجبها رسميا على استقلالها وتم إلغاء كافة الاتفاقيات السابقة بين البلدين والتي تتعارض مع استقلال الكويت، وبنيت علاقات قائمة على الصداقة بين الطرفيين[3].

---

[1] ليلى عاشور حاجم، فاطمة حسن جاسم، البعد الاقتصادي للعلاقات الايرانية–الخليجية بعد العام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد58، 2017،ص196.

[2] محمد عبدالله بني هميم، العلاقات الايرانية الكويتية بين الاستمرارية والتغيير، مركز الدراسات والبحوث، /10/4/ 2020، متاح على الرابط:

https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8

[3] قحطان احمد فرهود ، العلاقات الكويتية الإيرانية 1961 – 1990 ، مجلة الفتح ، العدد36، 2008 ، ص1.

ومع استقلال الكويت من الحماية البريطانية عام 1961 شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً فقد اعترفت إيران رسمياً بالكويت وأسست معها علاقات دبلوماسية ثنائية، وتم افتتاح السفارة الإيرانية في الكويت في كانون الثاني عام 1962 [1]. وفي عام 1963 توترت العلاقات الكويتية– الايرانية بسبب الخلاف حول المياه الإقليمية بين البلدين، عندما قامت إحدى الشركات النفطية في إيران بالتنقيب عن النفط في منطقة المياه الاقليمية المشتركة، مما دفع الخارجية الكويتية الى تقديم مذكرة احتجاج إلى السفير الإيراني آنذاك أشارت فيها إلى ان ما قامت به شركة النفط الإيرانية هو انتهاك للسيادة الوطنية الكويتية، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء من البلدين لكن اللجنة فشلت في ترسيم الحدود البحرية بينهما [2].

وفى عام 1973 أعلنت إيران وقوفها إلى جانب الكويت إثناء الاشتباك المسلح الذي وقع بين القوات المسلحة العراقية وقوات حرس الحدود الكويتية على الحدود بين البلدين في منطقة الصامتة، حيث اعلنت إيران عن استعدادها لإرسال قوات عسكرية لحماية الكويت ، فضلا عن تصريح رئيس الوزراء الإيراني آنذاك بأن إيران لن تسمح إجراء إي تغيير في الجغرافية السياسية للمنطقة، إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 كان مصدر قلق بالنسبة للكويت ومن ثم فقد اتسم رد فعلها تجاه تلك الثورة بالحذر الشديد ، ومع ذلك فقد كانت الكويت من أوائل الدول التي اعترفت رسمياً بالنظام الإسلامي في إيران[3].

عندما اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول عام 1980 وقفت الكويت موقفاً محايداً في بادئ الأمر وطلبت من الدولتين إنهاء الحرب، وأعلنت بأنها مستعدة للتوسط للوصول لتسوية ترضي الطرفين، ولكن بعد ميل الحرب لصالح إيران قامت الكويت بدعم العراق بشكل كبير جدا ففتحت منافذها الحدودية للعراق ومنحت العراق قرضاً بلا فائدة بقيمة أربعة مليار دولار أمريكي[4]. في ايار عام 1984 توترت

---

[1] منال الوراقي، العلاقات الكويتية– الايرانية بين الصعود والهبوط، 10/7/ 2020، متاح على الرابط:

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01012020&id

[2].قحطان احمد فرهود، مصدر سابق، ص2.

[3] اشرف محمد كشك، العلاقات الكويتية– الايرانية رؤية تحليلية، 2020/10/6، متاح على الرابط:

http://albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1475&lang

[4].محمد أمين ، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق (2003 – 2011) ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية –كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن،2011 ،ص27 .

العلاقات بين البلدين في أعقاب مهاجمة إيران لناقلات النفط الكويتية في الخليج، فقد ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى توسيع مسرح الحرب وتجاوز الحدود العراقية – الإيرانية[1].

تدهورت العلاقات الكويتية–الايرانية أكثر عندما تعرض موكب الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت السابق لمحاولة اغتيال عام 1985، وقتل في الحادث عسكريان وجرح آخرون، ونجا أمير الكويت من محاولة الاغتيال وتعرّض لإصابات طفيفة. وفي تموز من العام نفسه وقع تفجير أخر في بعض المقاهي الشعبيّة في "الوطية والسالمية في الكويت، "وقتل في الحادث 11 شخصًا وجرح 89 شخصًا، وقد وُجّهت أصابع الاتهام إلى إيران. وفي ايار عام 1986 حدث تفجير لمكتب الخطوط الجوّية السعوديّة، واختطاف الطائرة "الجابرية" وهبوطها في مشهد، ومِن ثَمّ "لارنكا" في قبرص، وانتهت بمطار "هواري بومدين" في الجزائر، وقتل اثنان من المواطنين، كما حدث تفجير سيارة مفخخة أمام مبنى الخطوط الجوّية الكويتيّة وسط العاصمة في أيار من العام نفسه[2]. وفي أب عام 1987 قام بعض المتظاهرين الايرانين بمهاجمة السفارة الكويتية في طهران وقاموا باحتجاز بعض الدبلوماسيين الكويتيين ليتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين[3].

واستمرت هذه العلاقات إلى أدنى مستواها حتى غزو العراق للكويت عام 1990 فقد كان لإيران موقفها المتميز، حيث رفضت منذ البداية هذا الاحتلال ورفضت أي تعديل في حدود الكويت وقد صرح الرئيس الايراني السابق "علي اكبر هاشمي" بأنه "حتى لو قبل العرب ضم الكويت فأن إيران لن تفعل" . وفي 6 تشرين الثاني عام 1990، كررت إيران موقفها الداعي إلى انسحاب العراق غير المشروط من الكويت ومعارضة تسليم أي جزر كويتية للعراق وهنا الموقف الواضح والصريح من جانب ايران كان له التأثير المباشر على العلاقات بين الدولتين في مرحلة ما بعد تحرير الكويت عام 1991حيث عمل الجانبين الكويتي والإيراني على ترسيخ أواصر العلاقات فيما بينهم[4] .

ولغرض تنقية أجواء العلاقات مع الكويت، زار وزير الخارجية الإيراني السابق "علي اكبر ولايتي" الكويت في نيسان عام 1992، وفي شباط عام 1997 زار وزير النفط الإيراني السابق الكويت لغرض ترسم الحدود البحرية بين البلدين وتطوير مجالات التعاون في الصناعة البتروكيمياوية ومكافحة تهريب

[1] قحطان احمد فرهود ، مصدر سابق ، ص6

[2] محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

[3] احمد الباز، الثورة والحرب: تشكيل العلاقات الإيرانية الخليجية، العربي للنشر والتوزيع ،مصر، 2018، ص87.

[4] محمد عبد الحفيظ ،جريدة وطن النهار ، الكويت ، العدد 2168 ، 2014 .

المخدرات[1]. إن مكسب إيران في التقارب مع الكويت كان بهدف رغبة إيران في تعزيز دورها الإقليمي من خلال آلية الدبلوماسية الثنائية كخطوات تمهيدية للتقارب مستقبلاً مع جميع الدول الخليجية[2].

بعد وصول الرئيس الإيراني محمد خاتمي الى الحكم عام 1997 فقد انتهج سياسة إزالة بؤر التوتر، حيث باتت العلاقات الخليجية–الإيرانية أكثر قرباً من أيّ وقت مضى[3]. وقد أدركت كلاً من الكويت وايران أهمية التنسيق فيما بينهم بشان قضايا الأمن الداخلي والخارجي فترجم هذا الاهتمام من خلال توقيع الجانبان في اب عام 1998 مذكرة تفاهم في مجال تنمية التعاون الأمني ومكافحة تهريب المخدرات .وفي أكتوبر عام 2000 تم الاتفاق بين وزيري الداخلية الكويتي والإيراني على تشكيل لجنة أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات .أما على صعيد الأمن الخارجي فقد وقع وزيري الدفاع الإيراني والكويتي آنذاك في عام 2002 مذكرة للتفاهم الدفاعي بين الدولتين، وتكتسب تلك الاتفاقية الأمنية أهميتها كونها تعد الأولى من نوعها بين إيران ودولة خليجية حيث تضمنت بنودها حضور مراقبين من الجانبين للمناورات العسكرية التي يجريها كل بلد وتبادل المعلومات والدورات التعليمية في المجال الدفاعي[4].

التقارب الايراني–الكويتي خلال تلك الفترة كان بهدف تحقيق مكسب للطرفين، اذ أن مكسب الكويت يتمثل في الدعم الإيراني لحقوق الكويت وبعض قضاياها العالقة مع العراق باعتبار إن الدولتين قد تعرضتا لتجربة مماثلة مع العراق وهو ما عبر عنه بوضوح "جاسم الخرافي" رئيس مجلس الأمة الكويتي السابق أبان زيارته لإيران في أب من العام 2002 مخاطباً مجلس الشورى الإيراني "عشتم هول الحرب والعدوان مثلما عشنا مرارة الغزو والاحتلال" .وانطلاقاً من هذا سعت الكويت للاستفادة من التجربة الإيرانية لإطلاق أسراها لدى العراق إبان الغزو العراقي للكويت عام 1990"[5] .

كذلك فان التقارب بين الدولتين قد جاء في خضم تطورات إقليمية ودولية بالغة الأهمية، حيث ان الولايات المتحدة كانت تحشد التأييد الدولي لتوجيه ضربة عسكرية للعراق بحجة عدم امتثال العراق لقرارات

[1] محمد أمين ، مصدر سابق ، ص ص45 –48.

[2] سعد مجبل فلاح ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجيهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003 –2012) ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية–كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الاردن، 2013،ص87.

[3] محمد عبدالله محمد، قراءة في العلاقات الخليجية– الايرانية(1980–2011) مجلة اراء حول الخليج، الكويت. 2011.

[4] محمد عبد الحفيظ ، مصدر سابق.

[5] سعد مجبل فلاح ، مصدر سابق ، ص85.

الأمم المتحدة، وما يمكن إن يترتب على ذلك من انعكاسات إقليمية وهو الأمر الذي استلزم أهمية التنسيق والتشاور بين الكويت وإيران[1].

المطلب الثاني: طبيعية العلاقات الكويتية- الإيرانية(2003-2010)

المتغيرات السياسية والأمنية التي حصلت بعد احتلال العراق عام 2003، كان عامل مؤثر في مسار العلاقات الكويتية-الإيرانية، بروز الشيعة كقوة في العراق بعد نظام صدام ، انطلاقاً من تمتعها بالأغلبية العددية، قد شكل تهديداً للكويت، خاصة مع سعي إيران إلى محاولة لعب دور داخل العراق، مستغلة العلاقات التاريخية بينها وبين بعض القوى السياسية الشيعية، وما تناولته بعض هذه القوى من رغبتها في إقامة "إقليم "شيعي في العراق وبالتالي تبنيه النهج الإيراني[2]،خاصة في ظل تزايد الحديث عن الفدرالية من جانب بعض القوى السياسية في العراق، وهو الأمر الذي يخفي وراءه تطلعـــات نحو الانفصال ،مما قد يقود في نهاية المطاف إلى تقسيم العـراق إلى "دويلات"، وهذا بحد ذاتـــه يمثل مصدر قلق لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي ،لان إقامة دولة شيعيـة في العراق على نمط النظام الاسلامي في إيران قد يشكل خطرا لدول الخليج، لأنه قد يثير تطلعـات الأقليات الشيعية الموجودة بها ويدفعها إلى المطالبـــة بالحصول على مكاسب سياســـية واقتصادية أسوة بما حققه شيعة العراق من مكاسب وربما الانفصال[3] .

وبعد إن أدركت الحكومة الكويتية ان النفوذ الإيراني الواسع في العراق يشكل عنصر تهديد في استقرار المنطقة، اتبع الساسة الكويتيون سياسة بناء علاقات جيدة مع العراق وذلك يصب في مصلحتها بالدرجة الأساس من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في العراق من أجل خلق توازن مع النفوذ الإيراني في العراق إذ لا يمكن للكويت مواجهة هذه القضية الكبرى وحدها لذا وجب عليها تصحيح المسارات السياسية نحو التهدئة وبناء علاقات متوازنة مع العراق. لذا دعت الكويت الالتزام بالحفاظ على العراق وعدم تجزئته وتجنب الوقوع تحت النفوذ الإيراني .وأدركت الكويت ان خليجاً بدون العراق سيظل عرضة للخطر أمام ما يفرزه الواقع الدولي والإقليمي من تحديات بعد تنامي قوة إيران النووية[4].

---

[1] نفس المصدر السابق، ص82.

[2] سامح أسحق، تداعيات أحداث العراق على أمن الكويت، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج، القاهرة، العدد 38 2004، ص 204.

[3] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق (2003-2006)، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل،ص22..

[4] مروة وحيد، أكرم حسام، مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص والاشكاليات، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام، بغداد، 2003، ص7.

ويعتبر البرنامج النووي الايراني من القضايا الخلافية المؤثرة في طبيعة العلاقات الكويتية–الايرانية خلال تلك الفترة، وقد ازدادت المخاوف الكويتيـــة أكثر بعد إعلان إيران عن برنامجها النووي. فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دوراً في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة ، انطلاقا من ان امن الخليج هو مسؤولية دوليـــة ، وهي ترفض التواجد الأمريكي في الكويت وفي دول مجلس التعاون الخليجي ،الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لتلك القضية التي ترى في الوجود الأمريكي عاملاً مهما لضمـان أمنها[1].

أعلنت الكويت عام 2005 عن طريق وزير خارجيتها الشيخ محمد صباح السالم الصباح "ان إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل" مضيفا أن "هذه مسألة خطيرة"، ومن جانبها ناقشت لجنة شؤون البيئة في مجلس الأمة الكويتي تقارير بشأن المخاطر البيئية التي يمثلها المفاعل النووي الإيراني في منطقة بوشهر، وهو الأمر الذي أكده النائب السابق محمد الصقر رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الأمة في عام 2005 بالقول "هناك هواجس من المفاعلات النووية القائمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين 225 – 250 كيلومترا من الكويت ووسائل الأمان فيه"[2].

في 20 نيسان 2005، أجرى وزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ "محمد صباح السالم"، مباحثاته مع نظيره الايراني السابق "كمال خرازي"، لغرض حل لإنهاء مسألة الجرف القاري بين البلدين، الموقف الكويتي ركز على رغبة الكويت على تسوية مسألة الجرف القاري مع ايران بشكل سلمي قبل انتهاء ولاية الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي". وفي هذا الصدد قال الوزير الكويتي "نحن كدولة صغيرة حددنا حدودنا مع جميع جيراننا ولم يتبق لنا إلا تحديدها مع ايران ولدينا حساسية شديدة تجاه موضوع الحدود لان الخلاف مع العراق بدأ بخلاف حدودي وانتهى باحتلال صدامي شامل لدولة الكويت"[3].

---

[1] عبد الله سعد العتيبي ، الازمة الامريكية الايرانيـــة وانعكاساتها على امن الخليـج العربي ، (دولة الكويت دراسة حالة)، ،1997–2011، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط، 2012، الاردن،ص74–75.

[2] حمدي عيسى سليمان، رسالة ماجستير منشورة ،انعكاسات الاستراتيجية الأمنية الإيرانية على دول الخليج العربي (بعد حرب الخليج الأولى 1988 – 2014) ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، 2015، ص ص 64 –65.

[3] عصام عبد الشافي، الجرف القاري الكويتي – الإيراني: أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية، 2020/8/5، متاح على الرابط: http://alwatan.kuwait.tt/articledetails

ولعل من أهم أوجه التعاون الاقتصادي بين الكويت وايران ما تمثل في إعلان الدولتين في ايار 2005 عن إبرامهما بروتوكولاً أولياً لتصدير الغاز الطبيعي من إيران الى الكويت في صفقة بلغت قيمتها سبعة مليارات دولار يتم بمقتضاها تزويد الكويت 300 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الايراني يوميا ولمدة 25 عاما، وبالرغم من بعض المعوقات الفنية التي حالت إلى الآن دون البدء بتنفيذ الصفقة إلا أنها تعد من أهم خطوات التعاون والتقارب الكويتي – الايراني[1].

وفي عهد الرئيس الايراني السابق "محمود احمدي نجاد" تواصلت الزيارات بين البلدين، فقد قام نجاد بزيارة الكويت في عام 2006 وهي الزيــارة الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ، وصرح نجاد بالقول "ان قوة بلاده تعد قوة لدول المنطقة" ، وبالنسبة للخلاف الكويتي الإيراني بشان الجرف القاري وحقل الدرة وهو الخلاف الموجـود بين البلدين منذ أكثر من ثلاثة عقود فقد قلل الرئيس الإيراني من أهمية الخلاف، قائلاً "انه لا يوجد خلاف غير قابل للحوار والحل بين الدولتين"[2].

وبسبب الخلاف الأمريكي مع إيران بسبب برنامجها النووي، كان موقف الكويت واضحاً منذ بروز الأزمة في مطالبة الغرب بانتهاج الحوار، ومطالبة إيران في الوقت نفسه بمزيد من الشفافية في التعامل مع هذه القضية، ورغم تزايد التوتر الدولي، حرصت الكويت على أن لا تكون طرفاً في هذه المواجهة، وتفضيل الحوار على الصدام العسكري[3]. أمير الكويت السابق الشيخ "صباح الأحمد الجابر الصباح" حدد موقف الكويت من البرنامج النووي الايراني عام 2007 في ثلاث مبادئ هي تشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للازمة ، الرغبة في تعاون ايراني كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمطالبة بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل[4].

وفي الجانب الاقتصادي تحسنت العلاقات الكويتية–الإيرانية، ففي كانون الثاني عام 2008 وقعت الكويت وإيران اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين خلال زيارة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي آنذاك الشيخ "محمد صباح السالم" إلى طهران. وفي عام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران نحو 213 مليون دولار أميركي، وبلغت حصة صادرات إيران للكويت منها 103 ملايين

[1] فرص التفاهم والاستقرار والامن بين الدول الاقليمية في المنطقة، 2020/11/3، متاح على الرابط:

https://www.alraimedia.com/article/150260/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%

[2] مخلد مبيضين ، العلاقات الخليجية الايرانية 1997 – 2006 ، مجلة المنارة ،2007 ، العدد 2، المجلد 14 ، ص ص8–25.

[3] حمدي عيسى سليمان، مصدر سابق، ص41.

[4] عبد الله سعد العتيبي ، مصدر سابق، ص90.

دولار، بينما بلغت وارداتها 110 ملايين دولار، إذ تُعد الفاكهة والخضراوات والمكسرات والسجاد ومواد البناء والأجهزة الكهربائية أهم الأصناف التي تستوردها الكويت من إيران، في حين تصدر إليها الحديد والصلب والأنابيب المعدنية ومادة اليوريا[1].

وقد شهدت العلاقات بين إيران والكويت عام 2010 نوعاً من التوتر والاحتقان على خلفية إعلان أجهزة الأمن الكويتية عن تفكيك شبكة تجسس تعمل لحساب الحرس الثوري الإيراني كانت تسعى إلى رصد مواقع حيوية كويتية ومواقع عسكرية أمريكية في الكويت[2]. وقد أعقب تلك الحادثة أحكام بالسجن المؤبد أصدرتها الكويت ضد أربعة أشخاص، بينهم إيرانيين بتهمة "التجسس لصالح إيران"، وجرى الحديث حينها عن أن هذه الشبكة المكتشفة هي واحدة من أصل ثمانية شبكات تجسس موجودة في الكويت بإشراف الحرس الثوري الإيراني. وفي العام نفسه اتهم دبلوماسيين إيرانيين بتجنيد أعضاء الشبكة قبل أعوام سابقة، وعلى خلفية هذه الإحداث تم طرد مجموعة من الدبلوماسيين الإيرانيين، وحذرت الكويت من تداعيات تلك القضية على العلاقات الثنائية، وتتهم شبكات التجسس هذه بنقل معلومات عن منشآت كويتية وأمريكية ومراقبة الجيشين الإيراني والأمريكي ورصد المواقع الأمريكية في الكويت للحرس الثوري، وهي تهم نفتها إيران تماماً في مناسبات عديدة[3].

ثانياً_ إبعاد العلاقات الكويتية-الإيرانية(2011-2020)

شهدت العلاقات الكويتية-الايرانية مرحلة جديدة وتطوراً في مسار العلاقات ما بين البلدين. في هذا المبحث سوف يتم استعراض وتحليل أهم الإبعاد والمتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية في طبيعة العلاقات الكويتية-الايرانية خلال تلك الفترة.

المطلب الأول: البعد السياسي والامني

تأثرت العلاقات الكويتية- الايرانية بالإحداث السياسية للربيع العربي عام 2011، حيث شهدت المنطقة العربية خلال تلك الفترة عدة ثورات عصفت بالعديد من النظم السلطوية العربيـــة بدءاً من تونس

[1] العلاقات الثنائية الكويتية . الإيرانية، 2021/1/3، متاح على الرابط:

https://aawsat.com/home/article/109081/70-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9

[2] حمدي عيسى سليمان، مصدر سابق، ص42.

[3] هيفاء زعيتر، ايران والكويت ..تاريخ يتأرجح بين التآمر والتجسس والمصالح المشتركة، 2021/1/6 ، متاح على الرابط:
https://raseef22.net/article/115419-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%

وانتهاءً بسوريا[1]. وجهتي نظر إيران والكويت لأحداث الربيع العربيّ كانتا مختلفتين إذ نظرت إليها الكويت على أنها موجة كبيرة تستهدف ضرب استقرار الدول العربية ومنها الكويت، وتستهدف إحداث تغييرات رئيسية في بنية سلطاتها، بينما كانت إيران تنظر إليها على أنها استكمال للثورة الإيرانيّة، ومِن ثَمّ هو يوفر بيئة مناسبة لإيران لتنفيذ مشروعها وتصدير ثورتها. هذا الموقف المتباين قد أدخل العَلاقات الكويتية–الايرانية مرحلة الشك والتوجس، ودفع الكويت إلى التخندق مع محيطها الخليجي من أجل تفادي ارتدادات تلك الموجة وضرب قدرتها على النيل من استقرار دول الخليج، وبهذا صعدت الكويت من مواقفها ضد إيران بوصفها داعمة لإلية التغيير وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة[2].

ولا شك أنّ الاحتجاجات التي اجتاحت البحرين في 14 شباط 2011 كانت اختباراً مهماً للعلاقات الكويتية–الإيرانيّة، فإيران تدخلت بقوّة في الأزمة وشجعت المعارضة عبر تحرك مدروس وثابت من أجل الاستفادة من أجواء الاحتجاجات التي ضربت بعض دول المِنطَقة ودفعهم من أجل محاولة إحداث تغيير سياسي يكون في صالح الشيعة في الداخل ومِن ثَمّ في صالح إيران، في حين كانت التوجهات الكويتيّة تلتزم بالموقف الخليجيّ العام في مواجهة إيران لأنها جزءًا من منظومة التعاون الخليجي فالكويت تعتبر إن التدخل الإيراني في البحرين هو بمثابة نموذج يمكن تكراره مستقبلاُ في الكويت، بالنظر إلى الظروف المتشابهة وموقع البلدين في أولويات السياسة الخارجية الإيرانيّة، لكن قوات درع الجزيرة التي تم تشكيلها من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في وقت سابق بقيادة سعودية قد تدخلت في حماية واستقرار النظام السياسي في البحرين[3].

وفي عام 2012 عاد التوتر في العلاقات الكويتية–الايرانية بسبب ترسيم الحدود البحرية المشتركة ما بين البلدين تلك الأزمة التي تُعرف بـ"الجرف القارّي" حول الحقوق المتنازع عليها في حقل الدرّة الغنيّ بالغاز والمعادن. ويقدر احتياطي الغاز في الحقل بنحو تريليون قدم مكعب إضافة إلى نحو 310 مليون برميل من النفط. واحتجت الكويت على قيام إيران نيتها بالحفر في الحقل بحثًا عن الغاز في وقت لم يتوصل فيه البلدين إلى اتفاق حول ترسيم حدودهما البحرية في شمال الخليج. وقد استدعى وكيل وزارة الخارجية الكويتية "خالد الجار الله" القائم بأعمال السفارة الإيرانية السابق في الكويت "سيد تهابي"، وسلمه

[1] عبد العزيز اسماعيل الفليكاوي، سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيال التحديات الامنية والاقليمية بعد احتلال العراق في عام 2003، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية–كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2013، ص67.

2 محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

3 نفس المصدر..

مذكرة احتجاج كويتي بشأن عزم إيران إنتاج النفط في منطقة الجرف القاري في شكل أحادي ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الكويت[1].

وبعد وصول الرئيس "حسن روحاني" إلى الحكم في إيران عام 2013 وعد بترميم العَلاقات الإيرانيّة–الخليجيّة بعد الفجوة الكبيرة التي حصلت بين الجانبين خلال الفترة الماضية. وقد رحبت الكويت بتصريحات روحاني ودعت إلى إثبات الدولة الإيرانيّة حسن النيّة، كما أكد وزير الخارجيّة الكويتيّ السابق الشيخ "صباح خالد الحمد الصباح" حاجة المِنطَقة إلى الاستقرار واصفًا إيران بأنها دولة كبيرة ومؤثّرة في المِنطَقة[2]. وفي أب 2014 زار أمير الكويت السابق "صباح الأحمد" ايران في أول زيارة رسمية منذ الثورة الإسلامية، وهي الزيارة التي اعتبرتها الكويت فرصة للوساطة بين السعودية وإيران من ناحية، ولتقليل التوترات بينها وبين إيران وتعزيز صادرات الغاز الإيرانية لها من ناحية أخرى[3].

وبعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول5+1 في حزيران 2015 بدأت مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط هي مرحلة التسويات السياسية تجسدت في لقاءات عقدت بين الولايات المتحدة وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي حاولت واشنطن من خلالها طمأنة السعودية ودول الخليج الأخرى بعد توقيع الاتفاق النووي مع طهران بوجود رغبة حقيقية لإنهاء الأزمات في المنطقة وأن الاتفاق في واقع الحال يحول إيران إلى دولة شريكة مهمة في حل أزمات المنطقة[4].وقد رحبت وزارة الخارجية الكويتية بهذا الاتفاق ووصفته بأنه بداية ناضجة لاتفاق دائم ينزع فتيل التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها[5]. وقد بعث أمير الكويت السابق صباح الأحمد الصباح برقية تهنئة لإيران أملا في أن يسهم هذا الاتفاق في

1 خالد احمد عثمان، حقل الدرة للغاز والأطماع الإيرانية، 2020/10/23، متاح على الرابط:
https://www.aleqt.com/2012/01/29/article_620810.html

[2] محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

[3] ، باسم راشد، سياسة القوى الصغرى في الخليج: احتواء إيران إنموذجا ،المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2020/11/19، متاح على الرابط:

https://rsgleb.org/article.php?id=744&cid=11&catidval=0

[4] حسين عبد الحسن مويح ،اثر المتغير الامني على مستقبل العلاقات العراقية–الخليجية، مجلة قضايا سياسية، العدد 54، كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين، العراق،2018،ص11.

[5] فراقد داود سلمان، انعكاس الاتفاق النووي الايراني–الغربي(5+1) على امن الخليج العربي، مجلة آداب البصرة، العدد85، 2018، ص335.

تعزيز الأمن والسلام في المِنطَقة[1]،غير إن هذا الاتفاق تم الغاءه من قبل الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب في عام 2018، منذراً بتصعيد عسكري سيكون له تداعيات خطيرة على امن وعلاقات دول المنطقة[2] .

إن انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي جاء قرارا صادماً لإيران والمجتمع الدولي رافقه عقوبات اقتصادية أمريكية مشددة ضد ايران، مما ولد ردود فعل متباينة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي بين التشجيع والقلق من اندلاع حرب عالمية ثالثة، إضافة إلى الاعتقاد بان الوصول إلى اتفاق جديد يبقي على قوة إيران المتنامية تحت السيطرة سيكون مسار أفضل من التصعيد العسكري أو إعلان الحرب الاقتصادية عليها، لذلك جاء استمرار التوتر بين الجانبين بالتزامن مع دخول ايران في مواجهة دبلوماسية مع الولايات المتحدة كعامل مؤثر في توتر العلاقات الخليجية– الإيرانية[3].

في عام 2015، عاد التوتر بين الكويت وايران عندما أعلنت وزارة الداخلية الكويتية ضبط أعضاء في خلية إرهابية، ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة في منطقة "العبدلي" شمال العاصمة الكويت. الخلية التي سميت "بخلية العبدلي" كان من أعضائها 25 كويتياً وإيراني واحد، ووجهت النيابة العامة في الكويت لهم تهماً عدة مثل التخابر مع إيران وحزب الله اللبناني وارتكاب أفعال من شأنها المساس بوحدة وسلامة أراضي الكويت[4]. هذه الأزمة دفعت الكويت لاحقاً إلى مزيد من التصعيد السياسي مع إيران إذ قامت بتخفيض علاقاتها الدبلوماسية مع طهران من خلال طرد 15 دبلوماسياً وأمهلتهم 45 يوماً لمغادرة أراضيها وثم غلق الملحقية الثقافية والمكتب العسكري التابع للسفارة الإيرانية في الكويت على خلفية ارتباطها بخلية تجسس وإرهاب[5].

[1] محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

[2] حسين عبد الحسن مويح، مصدر سابق، ص11.

[3] اياد خازر المجالي، امجد سعد شلال، محددات العلاقات الايرانية الخليجية، مجلة ادارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 6، برلين،2019، ص16.

[4] حسام الحاج حسين، العلاقات الكويتية الايرانية.. نظرة خاطفة، 2020/8/6، متاح على الرابط:

https://www.burathanews.com/arabic/reports/377748

[5] مرتضى الشاذلي، تصعيد الكويت ضد إيران: معاداة علنية أم مصالح خفية؟،2020/8/6، متاح على الرابط:

وفي عام 2016 توترت العَلاقات بين البلدين من جديد بعد الاعتداء على سفارة السعوديّة في طهران وقنصليتها في مشهد، مما ادى إلى قطع العَلاقات الدبلوماسيّة من الجانب السعودي ولحقها بعض الدول الخليجية، الموقف الكويتي تمثل باستدعاء السفير الإيرانيّ وقدمت له مذكرة احتجاج شديد اللهجة، بالإضافة إلى استدعاء سفيرها لدى إيران. وتوافقت هذه الإجراءات مع توجهات السياسة الخارجيّة الكويتية التي تمتلك التزاما تجاه اي اعتداء على دول الخليج من جانب إيران وإن كان الموقف الكويتي هو الأقلّ حدّة بين مواقف دول الخليج[1].يُضاف لذلك موقف الكويت الرافض لسياسة إيران في سوريا ودعمها لدور السعودية في الحرب في اليمن. وبينما تصر إيران على رفض الوجود الأجنبي الأمريكي تحديداً في منطقة الخليج والذي ترى فيه تهديدا مباشرا لها يتعارض إصرارها مع الاتفاقيات الدفاعية بين دول خليجية وغربية، ومنها الكويت التي تستقبل قواعد عسكرية أمريكية كل ذلك شكل تحديا للعلاقات الكويتية–الايرانية[2].

وبعد وصول العَلاقات الإيرانيّة–الخليجيّة إلى حالة من الاحتقان بادرت الكويت بخطوة لتهدئة الأوضاع، فزار وزير الخارجيّة الكويتيّ السابق الشيخ "صباح الخالد" إيران يوم 25 كانون الثاني عام 2017 حاملاً رسالة من أمير الكويت السابق صباح الأحمد الصباح إلى الرئيس الإيرانيّ "حسن روحاني" تخص العَلاقات الخليجيّة–الإيرانيّة، تدعو للتعاون والتفاهم والحوار، وقد ردت إيران هذه الزيارات بزيارة الرئيس حسن روحاني للكويت في أول زيارة خارجيّة له لدولة خليجيّة منذ وصوله إلى الحكم عام 2013، والتقى أميرها للرد على الرسالة وبحث العلاقات الثنائية بين الدولتين. وكانت الزيارة بقصد إيضاح موقف إيران من المبادرة الخليجية التي تهدف إلى تهدئة الخلافات الإقليميّة، التي نقلها إلى ايران وزير الخارجيّة الكويتيّ. ومن الواضح أن الموقف الكويتي من جارتها إيران لم يتجاوز الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الكويتية، كما أنه لم يتخطَّ حدود العوامل المؤثرة على العلاقات، فظلّ موقف الكويت متراوحا بين التصعيد والتهدئة خلال تلك الفترة[3].

وزاد التوتر بين دول الخليج وإيران عام 2019 بعد إن تم اتهام إيران باستهداف منشات نفطية تابعة إلى شركة "ارامكو" السعودية حيث أوضح المتحدث العسكري السعودي العقيد الركن "تركي المالكي" في

---

https://www.noonpost.com/content/19209

[1] محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

[2] هيفاء زعيتر، مصدر سابق.

[3] محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

مؤتمر صحفي في الرياض بالقول" الهجوم انطلق من الشمال وبدعم من ايران بدون ادني شك"، وفي المقابل نفى وزير الدفاع الايراني "امير حاتمي" اتهامات موجهة إلى إيران بالوقوف وراء هذه الهجمات. الخارجية الكويتية أعربت عن استنكارها الشديد لهذا الهجوم[1]. هذا التوتر دفع الكويت إلى رفع حالة الاستعداد القتالي لبعض وحدات الجيش كإجراء احترازي على خلفية صدور تقارير تؤكد اختراق طائرة مسيرة الأجواء الكويتية في نفس اليوم الذي تعرّضت فيه منشآت نفطية في السعودية لهجمات غير مسبوقة مما دفع الحكومة الكويتية إن تعلن عن رفع حالة الاستعداد القتالي لبعض وحداتها العسكرية التي تندرج ضمن الإجراءات الاحترازية الواجب اتخاذها في مثل هذه الظروف حفاظاً على أمن البلاد وسلامة أراضيها ومياهها وأجوائها من أي أخطار محتملة[2].

في عام 2020 شهدت العلاقات الكويتية الإيرانية بوادر أزمة دبلوماسية أخرى على خلفية استضافة الكويت لأعضاء حركة "النضال العربي لتحرير الأهواز" التي تصنفها إيران كجماعة إرهابية- وتكريم رئيس مجلس الأمة الكويتي "مرزوق الغانم" لرئيس الحركة "حكيم الكعبي" ومنحه وسام الدرع العسكري.موقف الكويت مع الحركة المعارضة لإيران أغضب طهران وجعل الخارجية الإيرانية تطلب استدعاء القائم بأعمال السفارة الكويتية احتجاجاً على احتضان الكويت مؤتمراً ضدّ الجمهورية الإسلامية واستقبالها ما وصفتهم"قادة إرهابيين في الجماعات المعارضة الإيرانية"، لكن الكويت سرعان ما حاولت احتواء الأزمة مشددة على مبدأ "احترام سيادة الدول"، ومؤكدة أن الاجتماع أقيم بصفة شخصية من دون موافقة الحكومة الكويتية[3] .

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

بدأت العَلاقات الاقتصاديّة رسمياً بين الكويت وإيران بعد الاستقلال إذ كانت الكويت تفتقر إلى العمالة الماهرة والخبرات الكافية، فاستغلّت إيران تلك الحالة وبادرت بتقديم عديد من الخدمات فأقامت

[47]-حمدان ابوعمران، مستقبل العلاقات الايرانية-الخليجية، مجلة ادارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 6، 2019، ص24.

[2] دلال عادل،هجمات أرامكو تجبر الكويت على رفع جاهزية جيشها، 2020/12/20، متاح على الرابط:

https://arabic.euronews.com/2019/09/19/kuwait-raises-combat-readiness-for-army-units

[3] منال الوراقي، مصدر سابق.

معها علاقات اقتصادية وتجاريّة[1]. في عام 1977 وقع البلدين مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية و منها اتفاقية الترانزيت والتجارة. وبعد حرب تحرير الكويت عام 1991 سعت ايران إلى إنشاء مناطق اقتصادية حرة في جزيرتي كيش وقم ، وينبغي التأكيد على ان هناك حرصاً من قبل الطرفين على تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما، حيث ازداد معدل التبادل التجاري من حوالي 7،5 مليون دينار كويتي عام 1991 الى حوالي 5،23 مليون دينـــار كويتي في عام 1997 ، منها حوالي 5،18 مليون دينار واردات إيرانية، ثم ازداد التبادل التجاري ليصل الى 100 مليون دينـــار عام 2000 [2]، ثم وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى 180 مليون دولار عام 2003 [3]. الكويت تعتمد على إيران في توفير المواد الزراعيّة والإنشائيّة والغذائية، ولهذا تحتفظ الكويت بعلاقات جيدة معها كما تشترك الدولتان في أنهما قوتان مؤثرتان في سوق النفط العالمية، وعضوية الكويت في منظمة أوبك تجعلها محلّ اهتمام إيران، لما لتلك المنظمة من أهمّيّة في تحديد سياسة النفط وهو المورد الوحيد للكويت والمهمّ لإيران[4].

تمتلك إيران ثاني اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد السعودية حيث بلغ إجمالي ناتجها المحلي عام 2014 حوالي 366 مليار دولار وهي كذلك ثاني اكبر بلدان المنطقة بعد مصر من حيث عدد السكان البالغ عددهم 77.3 مليون نسمة[5]. وفق تقرير منظمة الأوبك لعام 2019 ايران تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج النفط بعد السعودية والعراق والإمارات حيث وصل إنتاجها حوالي 2.7 مليون برميل يوميا. كما تعتبر ايرن ثالث منتج للغاز في العالم حوالي 850 مليون متر مكعب[6]، كما تملك ايران حصة في ثروات بحر قزوين لاسيما النفط الذي يقدر مخزونه هناك(400) مليار برميل[7]. خلال

[1] محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

[2] اشرف محمد كشك، مصدر سابق.

[3] عبد الله سعد العتيبي ، مصدر سابق، ص43.

[4] محمد عبدالله بني هميم، نفس المصدر.

[5] عبدالحميد مرغيث، دينال خلفات، تجربة ايرات في تشجيع الصادرات غير النفطية، مجلة ادارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد3، 2019، ص76.

[55] حمدان عمران، ادارة الازمة التنموية في ايران، مجلة ادارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 5، برلين، 2019، ص55.

[7] ليلى عاشور حاجم، فاطمة حسن جاسم، البعد الاقتصادي للعلاقات الايرانية–الخليجية بعد العام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد58، ص200.

العشر سنوات الأخيرة تعرض الاقتصاد الإيراني لتقلبات كبيرة في إنتاج وتصدير النفط والذي يعد القطاع الأهم في إيران بسبب العقوبات الأمريكية ويساهم النفط بحوالي 40% من صادراتها وصرفها الأجنبي[1].

إما الكويت فهي تتمتع باقتصاد جغرافي صغير ولكنه غني ومفتوح نسبياً، ويمثل النفط أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي و 92% من عائدات التصدير و 90 % من دخل الحكومة[2]، ويصل إنتاج الكويت من النفط حوالي ثلاثة برميل نفط يوميا واحتياطي يقدر (101.5) مليار برميل[3]. ومع انخفاض أسعار النفط العالمية حققت الكويت عجزا في الميزانية في عام 2017 وصل إلى 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع الصعوبات الكبيرة التي واجهتها الكويت منذ أزمة انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014 حافظت الكويت خلال عام 2018 على استقرار مؤشراتها الاقتصادية، وقد نجحت في تحقيق تقدم اقتصادي متميز، بفضل احتياطاتها المالية الضخمة، وسياساتها الاقتصادية المنفتحة، وتمكنها من التحول باقتصادها، الذي كان يعتمد بشكل رئيس على عائدات النفط ليصبح أكثر تنوعا بعد التطور السريع الذي حققته خلال السنوات الثلاث الماضية، في استحداث المشاريع غير النفطية وتنميتها[4] وتنميتها[4]

وتظهر البيانات الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء ان ايران احتلت المرتبة الـ14 بين الدول المستوردة للبضائع غير النفطية ومشتقاتها اذ وصل حجم الصادرات الكويتية اليها في الربع الثالث من 2014 ما يقارب 17.42 مليون دولار بزيادة نسبتها 1.4% عن الفترة المماثلة من عام 2013. وكشفت البيانات ان حجم الواردات الايرانية الى الكويت في الربع المذكور بلغ 75مليون دولار في حين

[1] سهير الشربيني، بعيدًا عن التخيلات الزائفة: لنلقِ نظرة على الاقتصاد الإيراني، 2020/10/25، متاح على الرابط:

/https://www.ida2at.com/away-false-imaginations-look-iranian-economy

[2] الاقتصاد الكويتي، 2020/9/6، متاح على الرابط:

/https://fanack.com/ar/kuwait/economy

[3] ترتيب الدول المصدرة للنفط 2020، 2020/12/15، متاح على الرابط:

https://www.almuheet.net/83192

[4] الاقتصاد الكويتي، مصدر سابق.

كانت نسبة كبيرة من الصادرات الكويتية الى إيران على شكل سلع وبضائع معادة التصدير وبلغ إجمالي قيمتها نحو 15.78 مليون دولار[1].

إن علاقة إيران مع الكويت تشكل ابرز التفاعلات الإقليمية التي تعكس بوضوح الرغبة الإيرانية في ممارسة دور إقليمي بارز من خلال أقامه شبكة من المصالح الاقتصادية والثقافية مع الكويت[2]. شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الكويت وإيران نمواً ملحوظاً في كانون الثاني عام 2015 إذ أسفرت الزيارة الرسمية للشيخ صباح الأحمد الجابر الأحمد عن توقيع ست اتفاقيات تعاون في المجال الاقتصادي مع ايران، وسبق أن وقعت الكويت على اتفاقية بشأن التعاون في الشؤون الجمركية، لتسهيل إجراءات التبادل التجاري ودخول السلع والبضائع بين البلدين، وبسبب التسهيلات التي منحتها إيران للكويت في مجال الاستثمار فان الاستثمارات الكويتية في إيران تركزت في حقول النفط والصناعة والزراعة، ، وقد أدى ذلك إلى احتجاج السعودية لدى الكويت بخصوص هذا الاستثمار على اعتبار أنه سابق لأوانه وقالت حينها السعودية إنه " لا يجب إعطاء إيران أي دعم قبل أن تعطي إيران في المقابل تنازلات في اليمن وفي العراق وسوريا ولبنان، وأن الخطوة الكويتية هي مستعجلة وتفيد إيران ولا تفيد مجلس التعاون الخليجي في علاقاته الدولية"[3].

وهنا تبدو أهمية الكويت كسوق مهمة للصادرات الإيرانيّة، وتزداد تلك الأهمّيّة في وقت تعاني فيه إيران من العزلة بسبب العقوبات الأمريكية مما دفعها إن تبحث عن أسواق جديدة لمعالجة اثأر الحصار والعقوبات كما إن إيران تمثل في الوقت نفسه مصدراً مهماً للواردات الغذائية وبديلًا تجارياً قوياً ومصدراً للإمدادات بالغاز وغيرها من مصادر الطاقة، ولا شك أن هذا العامل الاقتصاديّ يلعب دوراً مهماً في التأثير على العلاقة ما بين الكويت وايران، لهذا خلال مراحل توتر العلاقات السياسية، لم تتأثر العَلاقات

[1] نمو مطرد في العلاقات التجارية بين الكويت وإيران، 2020/9/12، متاح على الرابط:
https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/official/526745/06-01-2015-%

[2] ساجد شرقي ، الدور الايراني في الشرق الاوسط بعد الحرب الامريكية على الارهاب ، مجلة دراسات دولية ، 2008، العدد 8-9 ، ص22.

[3] رغم الخلافات السياسة: هل تستثمر دول الخليج أموالها في إيران؟ 2020/11/30. متاح على الرابط:
/https://www.sasapost.com/gulf-investment

الاقتصادية بالعوامل السياسيّة أو الخلافات الحدوديّة بل ان الدولتين تسعيان طَوال الوقت من اجل تحسين العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما[1].

وقد بلغت نسبة النمو في الصادرات الإيرانية إلى الكويت عام 2018 نحو 40.69% من حيث الوزن و 27.63% من حيث القيمة، حيث صدرت إيران خلال الأشهر الثمانية الأخيرة من نفس العام قرابة مليونين و361 ألف طن من السلع بقيمة 184 مليونا و646 ألف دولار إلى الكويت، بينما كانت هذه النسبة في ذات الفترة من العام الماضي مليونا و678 ألف طن بقيمة 144 مليونا و670 ألف دولار. وتحتل الكويت المرتبة الـ20 في قائمة الدول المستوردة للبضائع الإيراني[2].

لذلك يتبين إن الجانبين الإيراني والكويتي يدركان ضرورة ألا تقوم العلاقات بينهما على القطيعة التامة، ويستغلان العلاقات التجارية المتبادلة تخفيفاً لحدة التوتر بينهماُ حفاظاً عل الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثالثاً_ مستقبل اتجاهات العلاقات الكويتية-الايرانية

من المعروف ان طبيعة العلاقة ما بين الكويت وايران تتمتع بأهمية بالغة في الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار في كلا البلدين لما لها من أهمية على مصالح البلدين وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وبذلك يمكن القول ان العلاقات الكويتية – الايرانية تتجه نحو المستقبل من خلال ثلاثة اتجاهات محتملة سنقوم بتناولها تباعا.

المطلب الاول: اتجاه تطور العلاقات الكويتية- الايرانية

هناك افق عديدة للتعاون المستقبلي باتجاه تطور العلاقات الكويتية- الايرانية تتجلى في مظاهر عدة من أهمها الزيارات المتبادلة بين الجانبين، توقيع اتفاقات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية وبما يهدف الى تنشيط التبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة، هذا إضافة الى تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة الايرانية في الكويت الى جانب التنسيق المستمر في إطار منظمة الأوبك. وتعد الكويت اليوم احد اكبر الشركاء لإيران في العالم نتيجة لعوامل التقارب الجغرافي والحضاري بين ضفتي الخليج.

[1] محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

[2] ارتفاع صادرات إيران لدول الخليج و الإمارات تتصدر قائمة المستوردين، 2020/11/6، متاح على الرابط:
http://emasc.org/news/view/13501

سيناريو التقارب والانفتاح بين الكويت وايران خلال الفترة المقبلة لابد إن يؤسس على إقامة حوار جاد عبر قنوات اتصال دورية رسمية واضحة بشأن قضايا الخلاف الرئيسية وفي مقدمتها السلوك الإيراني القائم على التدخل في شؤون بعض دول مجلس التعاون ومنها "الكويت" وهذا السيناريو الأفضل من المنظور الخليجي ، لكن يظل تحقيقه مرهوناً بمدى توفر الرغبة الصادقة والإرادة السياسية الحقيقية لدى الدولتين لأجل تغليب مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادلة على مبدأ بسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي المستند على منطق القوة وحدها[1] .

وعلى الرغم من التوتر الذي ساد العلاقات الكويتية –الايرانية خلال الفترة الماضية لكن لم يتطور الأمر إلى حالة القطيعة التامة، حيث يعلم صناع القرار في الكويت كما في إيران، حجم تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية فضلاً عن المحددات الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية بين البلدين. حيث تربط الشعبين الإيراني والكويتي علاقات تاريخية، إذ إن هناك الكثير من العائلات الكويتية ذات جذور إيرانية والتي يقدر عددها بـ 50 ألفاً، حيث يساهم الكويتيون من ذوي الأصول الإيرانية في شتى مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للكويت، كما يتوجه سنوياً أكثر من 200 ألف زائر كويتي إلى إيران، حيث يقصد الكثير منهم زيارة مقامات أهل البيت في مشهد وقم، كما تعتبر المراكز الطبية الإيرانية وخاصة في مدينة شيراز مقصداً مفضلاً للكويتيين للسياحة العلاجية[2].

الجغرافية السياسية تحتّم على الكويت أن تتوازن في علاقاتها مع دول الجوار، ومهما قيل عن نيّة إيران العدائية فليس من مصلحة الكويت المبادرة باتخاذ خطوة عدائيّة مع إيران في ظل العَلاقات المتداخلة التي تجمع الطرفين، والتركيبة الديموغرافيّة للكويت بوجود كتلة شيعية تحاول تقريب العلاقات الكويتية–الايرانية. ويدرك صانع القرار الكويتي ايضا حجم التداخل والتبادل الاقتصاديّ والاجتماعيّ والأمنيّ مع إيران، بما يحتّم عليه الهدوء وعدم التصعيد، وفي المقابل فإنّ إيران لم يكن من مصلحتها دخول العَلاقات مع الكويت مرحلة التصعيد بالنظر إلى افتراض عدم رغبتها في توسيع دائرة الصراع مع دول المِنطَقة، وافتراض خسارتها جارا متعاونا مثل الكويت[3].

[1] محمد بدري عيد، مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي، 2020/10/22، متاح على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/201510410339837824.html

[2] قراءة في العلاقات الإيرانية الكويتية وآفاقها المستقبلية، 2020/12/6، متاح على الرابط:

http://alwaght.com/ar/News/143466/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9

[3] محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

التقارب الجغرافي بين الكويت وإيران يزيد من فرص التعاون المشترك والتبادل التجاري، خاصة أن الاقتصاد الإيراني يختلف في تكوينه عن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تصل نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي الإيراني إلى 21 % ، بينما تقل نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز وتبلغ 15 % من الناتج الإجمالي[1]. كما أن إيران لديها صناعات متطورة وأهمها الطاقة النووية وصناعة الصلب والصناعات العسكرية والبتركيمياوية والأغذية والسيارات بالإضافة إلى الصناعات اليدوية المختلفة لذلك ومن ضمن الاتفاقات التي وقعتها الكويت مع إيران خلال السنوات الماضية هي استيراد الحديد والصلب الذي يمتاز بجودته العالية[2].

وهناك العديد من العوامل الاقتصادية والمصالح المشتركة التي تفرض استمرار وتطوير التعاون الاقتصادي بين الكويت وباقي دول الخليج مع إيران خلال الفترة القادمة من أهمها الحفاظ على سوق النفط الدولية، فدول مجلس التعاون تمتلك 45% من الاحتياطي العالمي من النفط، و14 % من الاحتياطي العالمي من الغاز، وتمثل صادراتها 3.5 % من الصادرات العالمية، ووارداتها 2.3 % من الواردات العالمية. أما إيران فتحتل هي الأخرى مكانة إقليمية ودولية متميزة، حيث تزود السوق العالمية أكثر من 2.5 مليون برميل يومياً ، ونحو أكثر من 80 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، وهو ما يفرض ضرورة التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في هذا المجال للحفاظ على أسعار نفط مقبولة وتحديد حصص الإنتاج اللازمة لتحقيق هذا الهدف[3].

ولم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الكويت وايران على التبادل التجاري، حيث ناقش الجانبين خلال الفترة الماضية تنفيذ مشروع نصب ونقل المياه من ايران إلى الكويت من خلال ضخ 210 جالون من المياه العذبة الصالحة للشرب يومياً عن طريق مد أنبوب يمتد من سد كرنة الإيراني إلى منطقة الخور في الكويت عبر مياه الخليج، ومن شأن هذا المشروع في حالة انجازه أن يحقق العديد من المزايا الاقتصادية للبلدين حيث يوفر للكويت مصادرة جديدة من مياه تلبية للطلب المتزايد عليه كما إن المشروع

[1] عطا السيد فتوح، دول الخليج وإيران: مزايا التعاون الاقتصادي ومعوقات التقارب السياسي، مجلة اراء حول الخليج، الكويت.2011.

[2] فوزية سالم ، العلاقات الكويتية الإيرانية ، 2020/12/3، متاح على الرابط:

https://alsabah100@Hotmail.

[3] عطا السيد فتوح، مصدر سابق.

يتيح لإيران استثمار مصادر المياه بشكل أمثل كما يتيح جذب الاستثمار لإيران فضلاً عن تحقيق الاعتماد على النفط والغاز لزيادة العائدات[1].

أيضا من أفق التعاون المستقبلي الأخرى بين الكويت وايران والذي من شأنه ان ينعكس ايجابياً في تطور العلاقات الكويتية– الايرانية مستقبلاً هو مشروع نقل الحجاج والمعتمرين الإيرانيين ونقل السلع والخدمات من والى الكويت عبر دول أسيا الوسطى والصين والى العالم الخارجي من خلال طريق "الحرير" الجديد بين الكويت وايران وهو الأمر الذي يتطلب الاستفادة من الموانئ الكويتية وتشغيلها أو القيام بعمليات التوسع وإنشاء موانئ جديدة مما يترتب عليه توسع القاعدة الإنتاجية والخدمية للاقتصاد الكويتي فضلاً عن إيجاد فرص عمل وتنويع مصادر الدخل في الكويت وإيران[2].

وبشأن الملف النووي الايراني وأثره في مستقبل العلاقات الكويتية– الايرانية، فقد حرصت ايران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي من خلال التأكيد ان هذا البرنامج هو للإغراض السلمية وانه يتفق مع القوانين الدولية وهو الأمر الذي وجد تفهماً من بعض دول الخليج[3]. وقد حرصت الكويت على إنهاء أزمة هذا الملف وبالطرق السلمية في كافة المحافل الدولية.الوفد الكويتي الدائم في الأمم المتحدة برئاسة "ابراهيم العرفج" في كلمة له ألقاها في نيويورك إمام لجنة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة في عام 2012 أشار إلى ضرورة استمرار التعاون بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ الالتزامات الدولية ولتبديد الشكوك حول البرنامج النووي الايراني من اجل الخروج من الأزمات والتهديد بالعقوبات لغرض تجنيب منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط من الولوج في معترك الصراع الذي قد يؤدي إلى تعطيل الجهود الإقليمية في التنمية والتقدم والازدهار[4].

ومما لاشك فيه ان هناك توجها إيرانياً واضحا للتقارب مع دول الخليج فرادى من خلال سلسلة الاتفاقيات الأمنية واللجان المشتركة كخطوات تمهيدية لتقارب اشمل مستقبلاً وهو ما تؤكده علاقة ايران بكل من الكويت والسعودية وينبغي التأكيد على ان هناك ادراكاً ايرانيا لأهمية الدور الكويتي في منطقة الخليج وما يمكن ان تلعبه الأخيرة في دفع مسيرة التعاون والتقارب الخليجي مع ايران[5].

---

[1] مفكرة الإسلام ، أثر الملف النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي ، 2020/12/22، متاح على الرابط: https://islammcmo.cc/200919/27/htm/87769.

[2] سعد مجبل فلاح ، مصدر سابق، ص84.

[3] نفس المصدر، ص103.

[4] عبد الله سعد العتيبي ، مصدر سابق. ص ص 93-94.

[5] سعد مجبل فلاح ، مصدر سابق،ص85.

المطلب الثاني: اتجاه تصاعد توتر العلاقات الكويتية- الإيرانية

يقوم هذا الاتجاه على احتمال تصاعد وتيرة التوتر الحالية في العلاقات بين والكويت وإيران وتجاوزها نقطة التوازن التي قد تصل إلى صدام عسكري وإن كان محدودًا ورغم احتمالية حدوثه تبقى نسبة تحقق هذا السيناريو عند مستوياتها الدنيا، نظرا لكون السياسات الخارجية لجميع دول مجلس التعاون الخليجي لا تعتمد القوة منهجا لسير علاقاتها الدولية وحل قضاياها الخلافية مع الدول الأخرى ، إضافة إلى وجود كابح دولي رادع لأي سلوك إيراني غير حكيم قد يرد في الأفق، وفي مقدمة هذه الكوابح: الالتزام الأميركي بأمن الخليج، والحفاظ على سلامة المرور في الممرات البحرية في المنطقة[1]. أن التطورات الإقليمية والدولية والخلافات في وجهات النظر الكويتية- الإيرانية تضع عراقيل في سبيل تطوير هذه العلاقات في المستقبل، فإيران لا تزال رافضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي وتطالب بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفا فاعلا فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية[2].

ان اهم ما يهدد مستقبل العلاقات الكويتية- الايرانية، هو الملف النووي الايراني لكون امتلاك ايران للسلاح النووي من شأنه ان يقوض كافــة الخطــوات التي بذلها الجانبين الكويتي والايراني والتي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقــة والمنافع المتبادلة وصولاً الى إيجاد منظومة امنية واقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء الى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض[3] . وتتمثل مخاطر الملف النووي الايراني على الأمن الكويتي سواء في حال الحل السلمي أو الحل العسكري مع الولايات المتحدة. فالحل السلمي لهذه الأزمة لن يدفع الخطر عن الكويت لان إي خلل أو حدوث تسريب نووي ستكون الكويت أول المتضررين بحكم القرب الجغرافي بين الدولتين وبسبب ما عرف عن إيران من أنها تقع ضمن منطقة جيولوجية نشيطة زلزاليا، فضلا عن التقنية القديمة التي تعمل بها المفاعل الايرانية، وبالتالي سيترك ذلك اثر بيئيا على المياه والثروة الطبيعية في الكويت[4].

---

[1] محمد بدري عيد، مصدر سابق.

[2] شعبان عبدالرحيم، العلاقات الكويتية- الايرانية محطات ساخنة وتقارب حذر، 2020/12/2، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/2007/02/14/%D8%A7%D9%84%D8%

[3] عبدالله سعد العتيبي، مصدر سابق، ص 74-75.

[4] جيمس نويز، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في امن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2007، ص88-89.

وتنتهج الكويت تقريباً نفس النهج الأمريكي من الملف النووي الايراني وهو ما يدفعها الى تعزيز تواجد القوات الامريكية على أراضيها، وقد عبر مجلس التعاون الخليجي عن مخاوفه من تزايد النفوذ الايراني والتهديد الذي يمكن إن يلحق الدول الأعضاء جراء التغيرات التي يلحقها هذا الملف في التوازن الإقليمي، وشددت دول المجلس على ان البرنامـج النووي الايراني يشكل هاجسا مشتركا ، لأنه يشكل تهديدا لأمن المنطقة وللأمن العالمي و وهو ما يدفع دول المجلس الى التمسك بارتباطاتها الثنائية مع الـدول الكبرى بسبب وجود مخاوف من الطموحات الاقليمية خصوصـا وجود خلل في النفوذ في المنطقة مع إصرار ايران على امتلاك السلاح النووي[1].

من ابرز حقائق العلاقات الدولية بين الدول هو ان المصالـح والضرورات الإستراتيجية هي التي تحدد الصراع بين الدول. إن النفوذ الايراني في الكويت يوفر لإيران فاعلية مهمة في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية ، فالأخيرين يعتقدون ان إيران سترد بعمل عسكري في حالـة قيامهم بضرب مفاعلاتها النووية ، الأمر الذي سيدفع الأمريكان وحلفائهـم للرد على مـثل هذه المغامرة الإيرانية وستصبح الأرض الكويتية منطقـة لتصفيـة الحساب مع الأمريكان وحلفائهم، وضمن هذا السـياق هناك من يرى ان الولايـات المتحدة الامريكية اذا أقدمت على ضرب المفاعل النووية الايرانية، فان النفوذ الايراني في الكويت سيظهر قدرة انتقاميـة عاليـة ضد الأمريكان ، ومع ذلك يمكن القول ان نفوذ إيران في الكويت ، بل وحتى في العراق ليس مصمم بالضـرورة للهجمات ضد الامريكان وحلفـائهم ، على الرغم من أنها توفر لإيران العديد من الخيـارات أذا ما تدهورت العلاقات الايرانية – الامريكية[2].

وعلى الصعيد العسكري تمتلك الكويت قدرة عسكريـة ضعيفة مقارنة بالعامل البشري فحجم القوات المسلحة فيها لا يتجاوز عدة ألاف من القوات العسكرية ، وكذلك الحال بالنسبة الى الأسلحة التي تمتلكها مما يجعلها عرضة للتدخل من الدول الأخرى ويهدد أمنها وسلامة أراضيها واستقرارهـا. وقد تجلى ذلك واضحاً جراء حرب الخليج الثانية إزاء اجتيـاح العراق للكويت في فترة قياسية جدا ،الأمر الذي جعل دول الخليج بالانحياز للتواجد الأمريكي العسكري للحفاظ على امن الكويت وامن باقي دول الخليج الأخرى[3].

ويبقى التساؤل هل أن الكويت معرضة الآن لتهديد عسكري مباشر من قبل إيران؟ ربما يكون الجواب لا مقترنًا بثلاثة أسباب :السبب الأول: إن إيران لم تبد أي نوايا لتهديد أو مهاجمة الكويت عسكريا على

---

[1] عبد الله سعد العتيبي ، مصدر سابق ، ص88 .

[2] محمد كامل الربيعي ، مستقبل العلاقات العراقية – الايرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 10 ، 2008 ، ص4 .

[3] خالد سعد السهلي ، حرب الخليج الثانية (2003) وانعكاساتها على دولة الكويت ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية– كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن،2012، ص31.

مدى ما يقرب من عشرين عاماً، أي منذ نهاية الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980 – 1988م . والسبب الثاني: تستطيع القوات المسلحة الكويتية الرد على أي هجمات عسكرية إيرانية، من خلال وجود أنظمة إنذار مبكر دفاعية متطورة في الكويت إلا أن ذلك لا يؤكد بالضرورة قدرة الكويت على مواجهة إيران عسكريا. أما السبب الثالث، وهو يضعف من احتمالية مواجهة إيران للكويت عسكريا هو حماية الولايات المتحدة الأمريكية للكويت عسكريا ضد أي تهديد خارجي وفقا لإستراتيجية المصالح المتبعة في العلاقات الكويتية – الأمريكية[1].

قد تجد الكويت مع باقي دول الخليج نفسها مضطرة للاستعداد لاحتمال اندلاع حرب لا تريدها وذلك في ظل التصعيد المستمر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فهي تعزز قدراتها الدفاعية بما تعقده من صفقات أسلحة مع الولايات المتحدة، ودول اوروبية، ربما تنجح في ردع إيران عن تهديد هذه الدول التي أعلنت أكثر من مرة أنها لن تسمح بجعل أراضيها ساحة استخدام لأي من أطراف الحرب ولكن ستضطر هذه الدول للدخول في هذه المواجهة العسكرية إذا ما اعتدت إيران على أراضيها حيث تتمتع القوات الخليجية بتفوق نوعي نسبي على القوات الإيرانية التي لا تزال تعتمد على أسلحة روسية وأمريكية قديمة، بينما تحقق إيران تفوقاً كمياً، خصوصا في مجال القوات البرية. والمشكلة التي تواجهها دول الخليج أنها ليست شريكة في اتخاذ قرار الحرب مع إيران، رغم أنها ستكون أكبر المتضررين منها لكونها جميعا ستكون في مدى الصواريخ الإيرانية، ورغم أنظمة الدفاع الجوي الحديثة التي تمتلكها دول الخليج، فإنها ستكون غير قادرة عن صد هجمات صاروخية إيرانية إذا ما لجأت إيران لإتباع إستراتيجية "الإغراق الصاروخي" بقصف الهدف الواحد بعشرات الصواريخ. هذا فضلاً عن الصعوبة التي تواجهها دول الخليج على الصعيد الأمني الداخلي في اكتشاف كل الخلايا الإيرانية النائمة داخل أراضيها[2].

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على جعل قواعدها العسكرية المنتشرة في الخليج وخصوصا الكويت مكاناً لتنفيذ استراتيجياتها ومصالحهـا الموجودة في دول أخرى لغرض مواجهة إيران والحد من نفوذها في المنطقة. وقد ساهم تدهور الوضع الأمني في الخليج العربي بشكل عام وعدم قدرة العراق على الحفاظ على حدوده مع الجوار بشكل خاص في الإبقاء على اكبر قدر ممكن من القوات العسكريـة

[1] مروة سالم– العلاقات الخليجية الايرانية: العراق وجيرانها العرب(الكويت ما بين العراق وايران) 2020/10/4، متاح على الرابط:
http://www.albainah.com/index.aspx?function=Item&id=21309&lang

[2] حسام سويلم، المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج، 2020/12/28، متاح على الرابط:

http://www.acrseg.org/2279/bcrawl

الأمريكية في الكويت والذي يقدر بـ(15) الف جندي امريكي ، وذلك حسب الاتفاقـية الامنية الموقعة بين الولايات المتحدة والكويت بعد حرب الخليج الأولى والتي يتم تجديدها كل عشر سنوات[1] . وتضمنت الاتفاقية جوانب عدة، منها زيادة التعاون، والشروط المرتبطة باستخدام المنشآت المحلية وتخزين العتاد العسكري وكمياته وأماكن التخزين، وأعداد العسكريين الأمريكيين، فضلاً على تواجد (5000)الاف جندي أمريكي في الكويت وكتيبة مضلات يتم نقلها جواً عند حدوث أي تهديد للكويت[2].

وتأتي أهمية القواعد العسكرية الأمريكية بأنها تشكل مراكز عمليات عسكرية رئيسية شبه متكاملة تتمتع باستقلالية نسبية وقدرة على دعم عمليات قتال جوية أو بحرية او برية سواء من خلال تمركز عناصر من تلك القوات فعليا فيها او تجهيز القاعدة لانتشارها وقت الحاجة وتتم إدارتها بموجب اتفاقيات عسكرية مع الدول المضيفة لها، ويمكن ذلك القوات الأمريكية من إدارة عمليات عسكرية رئيسية بشكل سريع في اتجاهات مختلفة دون الحاجة لتواجد عسكري كبير[3].

نستخلص مما سبق ان التواجد الامريكي الثابت في الخليج مع ازدياد الخلافات وتقاطع المصالح الامريكية– الايرانية في المنطقة قد يشكل هاجساً وتخوفاً لدى دول الخليج خصوصاً في احتمال اندلاع مواجهة عسكرية امريكية– ايرانية ربما تكون محدودة خلال الفترة القادمة لكن بالتأكيد ستترك اثارها الاقتصادية والامنية على جميع الدول المحيطة وممكن ان يؤدي هذا إلى تراجع في العلاقات الكويتية– الايرانية بشكل خاص والعلاقات الايرانية– الخليجية بشكل عام.

المطلب الثالث: اتجاه بقاء العلاقات الكويتية–الإيرانية على وضعها الراهن

ويمثل هذا السيناريو استمرارا للحالة الاعتيادية التي تتسم بها العلاقات ما بين الكويت وإيران على امتداد العقود الأربعة الأخيرة، ما بين التقارب والتعاون تارة، والتباعد والنزاع تارة أخرى. ويعد هذا السيناريو هو المرشح للتحقق عمليا، في ضوء معطيات البيئة الإقليمية الراهنة، والتي لا تزال مليئة بالملفات الخلافية بين الجانبين[4]. اهم العوامل التي تجعل علاقة الكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي مع ايران متقلبة وغير مستقرة هي:

---

[1] ظافر محمد العجمي ، الاستراتيجيـة الامريكية في الخليج ، صحيفة الوطن ، الكويت، العدد 2412، الصادرة في 2012 .

[2] مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية: القواعد العسكرية الغربية بالخليج، 2020/10/8، متاح على الرابط:
WWW .GulfStudies.Info

[3] عبد الحليم الغانم، الاستراتيجية الامنية الامريكية في العراق، مركز العراق للدراسات، 2008، ص142.

[4] محمد بدري عيد، مصدر سابق.

1- العامل المذهبي: فالتنوع المذهبي والطائفي في دول الخليج جعل ايران بامكانها استغلال العامل الطائفي كعنصر ضغط في التأثير على سياسات ومواقف هذه الدول.

2- عامل القدرات العسكرية: إيران تتمتع بقوة عسكرية ضخمة قوامها 7،1 مليون عسكري نظامي ومليون عنصر من الحرس الثوري الايراني فضلاً على ترسانة ضخمة من الاسلحة التقليدية عكس دول الخليج التي تحاول إن تعوض محدودية عدد جيوشها بالاعتماد على الأنظمة العسكرية والتسليحية الغربية المتطورة.

3- عامل القدرات الاقتصادية: دول الخليج تعتمد في مصادر ثروتها بشكل كبير على النفط بينما ايران التي تمتلك إضافة إلى النفط والغاز مصادر أخرى للثروة فضلاً عن تنوع النشاط الاقتصادي ما بين زراعة وصناعة[1].

إن العلاقات الكويتية- الإيرانية قد تعرضت إلى مد وجذر في العديد من المراحل، وقد كانت المتغيرات والضغوطات الخارجية العامل المؤثر الأهم في طبيعية العلاقة ما بين البلدين، حيث بقيت هذه العلاقات على ما يرام طالما أنها انحصرت بالطرفين، لكن عندما كانت تتدخل أطراف أخرى، فان هذه العلاقات تتجه نحو التصعيد، مثلا الموقف الأخير الذي اتخذته الكويت من إيران قد تمثل بتخفيض الطاقم الدبلوماسي الإيراني في الكويت، وذلك على خلفية الضغوطات السعودية وهيمنتها على دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولتها فرض مواقفها ورؤيتها على أعضاء دول المجلس فيما يتعلق بالقضايا المختلفة سواء في تنافسها الإقليمي مع إيران أم في قضية الحرب في اليمن، وكذلك في قضية خلافاتها مع قطر[2].

عندما يكون هناك تقارب كويتي – ايراني لا يعني من هذا التقارب أن العلاقة تسير على وتيرة واحدة، إذ إن تاريخ العلاقة ما بين الطرفين وتاريخها يؤكد أنها ظلت تتراوح ما بين التقارب والتباعد، وذلك على خلفية التجاذبات التي قد تتعرض لها العلاقات سواء لأسباب لها صلة بالعَلاقات الثنائية، أو الخلاف حول مواقف وقضايا إقليميّة واختلاف موقف كل دولة منهما من هذه القضايا . إذ ان الكويت قد عرفت بين دول الخليج، كما هو الحال مع سلطنة عمان، بلعب دور الوسيط وتبني المسار الدبلوماسيّ الهادئ في التعاطي مع المشاكل، ومحاولة الابتعاد عن الأدوار التنافسية والمهيمنة لبعض الدول في المنطقة، ومع ذلك تجد الكويت نفسها في أوقات كثيرة مضطرة إلى أن تتخذ مواقف مغايرة لدورها التقليدي

[1] محمد امين هليل، العلاقات الايرانية مع دول مجلس التعاون في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق(2003-2011)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن،2011. ص128.

[2] قراءة في العلاقات الإيرانية الكويتية وآفاقها المستقبلية، مصدر سابق.

لاسيّما في مواقفها من إيران، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بخلاف إيرانيّ–سعوديّ أو إيرانيّ–خليجيّ، إذ إن الكويت عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجيّ، وهي بأي حال ملتزمة بالعمل في هذا الإطار الذي ربما تأسس بمبادرة كويتيّة لتعزيز التعاون ومواجهة التحديات، وقد ظلت العَلاقات الكويتية–الايرانية تحتكم إلى العوامل الرئيسيّة المؤثرة على مسارها[1].

يبدو ان الولايات المتحدة تعمل باتجاه إبقاء الوضع على ما هو عليه في منطقة الخليج وكذلك الحال للعلاقات بين دول الخليج وإيران لان ذلك يسمح بالتواجد الأمريكي الدائم في المنطقة تحت حجة مواجهة التطلعات السياسية الايرانية في منطقة الخليج، كذلك ان الولايات المتحدة قد يكون ليس من مصلحتها إشعال حرب أخرى لكون المنطقة لا تحتمل حدوث أزمة أخرى، لاسيما ان امريكا تخشى من تدخل إطراف دولية اخرى في المنطقة ربما تكون منافس لها بعد ان باتت منطقة الخليج تحت لواء الجيش الأمريكي[2].

نستخلص من ذلك أن العلاقات الكويتية – الإيرانية يمكن أن تنطلق إلى مستويات كبيرة من التعاون والتقارب والتفاهم في ضوء الوعي المتزايد من الجانبين بأن هذا التعاون يفرضه الواقع وتدعمه المصالح المشتركة، إلا أن ذلك يظل مشروطاً بضرورة حل الملفات العالقة من أجل توفير الثقة المتبادلة اللازمة لأي تعاون وتقارب. وعلى وجه العموم فإن هناك ثمة ضوابط ينبغي أن تحكم المسار المستقبلي للعلاقات الكويتية–الايرانية بما يحقق مصالح كلا الطرفين من جهة، ويسهم في تعزيز أمن منطقة الخليج واستقرارها ويعزز رفاه شعوبها جميعًا من جهة أخرى.

الخاتمة

نستخلص من ذلك ان العلاقات الكويتية– الايرانية تعرضت إلى مدّ وجزر في العديد من المراحل، وقد كانت المتغيرات السياسية والأمنية والمشاكل العالقة، فضلا عن الضغوطات الخارجية الاقليمية والدولية قد اثر في مسار العلاقات ما بين البلدين خصوصا خلال فترة(2011–2020). ويبدو ان دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا السعودية لعبت دورا ضاغطا في تحديد طبيعة العلاقة مع ايران، وكانت الحرب في اليمن والموقف الكويتي منها الذي يقف بجانب التحالف الذي تقوده السعودية ضد القوات الحوثية المدعومة من قبل ايران، قد شكل نقطة تباين في طبيعة العلاقات الكويتية– الايرانية.

[1] .محمد عبدالله بني هميم، مصدر سابق.

[2] محمد امين هليل، مصدر سابق، ص132.

البرنامج النووي الايراني كان وما زال من القضايا المؤثرة في طبيعة العلاقات مابين البلدين ، والكويت هي الأكثر تخوفا وقلقا من طبيعة هذا البرنامج على الامن والاستقرار في المنطقة، وقد حاولت ان تقلل من تداعيات هذا البرنامج من خلال الوجود الأمريكي في أراضيها والاتفاقيات الدفاعية التي ابرمتها مع الولايات المتحدة خصوصا بعد حرب الخليج الثانية، الامر الذي يتعارض مع رؤية ايران الذي ترى في الوجود الامريكي في الخليج يهدد أمنها واستقرارها.

وعلى الرغم من التوتر في العلاقات الكويتية –الإيرانية خلال الفترة الماضية لكن لم يصل الأمر إلى حالة القطيعة التامة، حيث يعلم صناع القرار في الكويت كما في إيران، حجم الروابط والمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية، فضلاً عن المحددات الجغرافية والديموغرافية بين البلدين. حيث تربط الشعبين الإيراني والكويتي علاقات تاريخية خلال الحقب الماضية.

الاستنتاجات:

1- تسببت الخلافات السياسية والقضايا العالقة بين الكويت وايران بحصول توترات بينهما جراء تضارب الأهداف الإقليمية لكل منهما.
2- مخاطر الملف النووي الإيراني وعدم تسويته سلميا قد اثرعلى استقرار العلاقات الكويتية- الايرانية.
3- الخلاف الامريكي- الايراني في الخليج انعكس سلبا على تطور العلاقات الكويتية- الايرانية.
4- تشكل ايران شريكا اقتصادياً وتجاريا مهما للكويت، رغم العقبات التي تواجه الاقتصاد الايراني بسبب العقوبات الامريكية.
5- ضرورة صياغة منظومة امنية اقليمية مشتركة ما بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي.